كوتا شعبنا في الانتخابات الأخيرة.

هذه أسباب فوز قائمة الرافدين

شليمون داود اوراهم

أولا: المسيرة النضالية الطويلة للمكون الرئيس للقائمة، الحركة الديمقراطية الآشورية "زوعا" حيث التأسيس عام 1979 والذي لم يأت بين ليلة وضحاها إنما تتويجا لسنوات وربما عقود من نضج الوعي القومي عند نخبة من شباب شعبنا الكلداني السرياني الآشوري بمختلف الأفكار والتوجهات والتيارات التي صبت أخيرا في القرار بتأسيس الحركة، ثم إعلان الكفاح المسلح ضد النظام الدكتاتوري البائد عام 1982، وما رافق هذه المرحلة من كوكبة أولى من الشهداء، تلاها اعتلاء كوكبة أخرى من قياديي الحركة أعواد مشانق النظام البائد في سجن أبو غريب عام 1985، ما عبّد طريقها الوعر أصلا بالدم الطاهر، فكان ذلك بمثابة الختم على حقيقة ولادتها من رحم معاناة الأمة، وشرعية نضالها من أجل إقرار حقوق هذا الشعب.

ثم كانت المشاركة في الانتفاضة في إقليم كردستان عام 1991 والمساهمة بعدها ضمن ستة أو سبعة أحزاب وتنظيمات سياسية في بناء العملية السياسية الديمقراطية في الإقليم ابتداءً من العام 1992 حتى اليوم، وتمثيل شعبنا بأربعة نواب من مجموع خمسة في البرلمان الأول للإقليم.. وفي الكابينات الوزارية المتعاقبة، ومن ثم إدامة هذا التمثيل وفق معطيات كل مرحلة، وما صاحب ذلك ورافقه من إنجازات ومكتسبات لشعبنا لا نرى حاجة لاستعراضها هنا لضرورات عدم الإطالة على القارىء الكريم والتجني على وقته من جهة، ولأنها معروفة للجميع من جهة ثانية، الأمر الذي أكسب الحركة مزيدا من الشرعية الجماهيرية والقاعدة الشعبية الواسعة والراسخة.

ثانيا: استمرار وإدامة هذه المسيرة النضالية بعد سقوط النظام السابق عام 2003، وهذه المرة في بغداد إلى جانب نينوى وسهلها الحبيب وكركوك.. حتى البصرة، والمعنى: عموم الساحة العراقية، فكان تمثيل الحركة لشعبنا في مجلس الحكم والجمعية الوطنية ومجلس النواب ولجنة كتابة الدستور وعدد من الكابينات الوزارية ودعم تمثيل شعبنا في المحكمة الاتحادية العراقية العليا وغير ذلك من المؤسسات في حكومة المركز، ما أكسب الحركة خبرة سياسية وإدارية جديدة مضافة في العمل الحكومي والإداري والسياسي والذي أكسبها بدوره مزيدا من الثقة من قبل جماهير شعبنا الكلداني السرياني الآشوري، لا سيما أن مناضلي الحركة من حملة هذه المسؤوليات في بغداد.. كانوا خلال هذه السنوات بعد 2003 الوحيدين من بين فصائل شعبنا القومية والسياسية من الذين يجوبون بغداد طولا وعرضا.. ليلا ونهارا، متوجهين إلى مواقع مسؤولياتهم وواجباتهم.. ومن ثم عائدين منها وهم يواجهون كل يوم دفعات من السيارات المفخخة ووجبات مستمرة من العبوات الناسفة واللاصقة والطائرة وإطلاق النار العشوائي.. فضلا عن الهاونات العمياء والقناصة والمسدسات كاتمة الصوت، الأمر الذي ينطبق أيضا على المحافظة الساخنة الثانية.. نينوى ومركزها الموصل، وإلى حد ما محافظة البصرة أيضا.

وكان من الطبيعي والحال هذه أن يسقط العديد من أعضائها شهداء للواجب، فتتعزز كوكبة الشهداء بأعداد أخرى جديدة، هذه الكوكبة التي لم يتوقف رفدها بالمزيد من الدماء الزكية في أية مرحلة من مراحل المسيرة، ما عزز ثقة الشعب والجماهير بهذه الحركة التي تقدم التضحيات دما غاليا في كل مرحلة دفاعا عن وجود هذا الشعب وحقوقه، لا مجرد الاكتفاء بالشعارات والخطب التنظيرية من مواقع بعيدة عن الميدان الحقيقي حيث التحدي الصعب في مواجهة الحديد والنار.

ثالثا: الحملة الانتخابية المدروسة والمؤثرة لقائمة الرافدين والتي تم تنفيذ مفرداتها بدقة وخبرة من خلال وسائل الإعلام المتاحة ابتداءً من الفضائية مرورا بالجريدة الأولى لأبناء شعبنا في العراق ومن ثم الإذاعات المحلية وفكرة وتصميم الملصقات وانتهاءً بالندوات الجماهيرية، في وقت كانت فيه الحملة الانتخابية لبعض الكيانات المنافسة سلبية على هذه الكيانات نفسها أكثر مما هي إيجابية، حيث جاءت بمردودات عكسية ساهمت في نفور أبناء شعبنا منها ولا سيما تلك الكيانات التي اعتمدت على فرسان الإنترنت من خلال المقالات التي تم نشرها في عدد من مواقع شعبنا.

رابعا: تطور الوعي القومي والسياسي لأبناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري في العراق وبوتيرة متصاعدة خلال السنوات الأخيرة بحيث صار اليوم أكثر قدرة للفصل بين القمح والزؤان.

والأسباب الأربعة أعلاه تكاد تكون المحور الرئيس لفوز قائمة الرافدين 389 بثلاثة مقاعد من الخمسة المخصصة ضمن كوتا شعبنا في الانتخابات التشريعية الأخيرة في آذار الماضي، رافقتها وتظافرت معهما أسباب وعوامل أخرى ثانوية نستمر في عرضها أدناه:

خامسا: اقتناع الجماهير بأن معظم منافسي الحركة في أوساط شعبنا الكلداني السرياني الآشوري، وأقول "معظم" المنافسين فلا أطلق القول، لم يتمكنوا من الوقوف على جزء ولو بسيط من محطات ومفردات هذه المسيرة الحافلة.. وكان وسيبقى الفارق شاسعا غير قابل للتذليل.

وحتى الذي تمكن ضمن هؤلاء المنافسين من الحصول على بعض المواقع في محطات انتخابية سابقة خلال السنوات الأخيرة وبسبب ظروف وتداعيات معروفة، فإنهم لم يتمكنوا من تسجيل أي حضور يذكر في هذه المواقع.

سادسا: مساهمة بعض فعاليات وتنظيمات شعبنا الحديثة على الساحة، والتي لا تمتلك عمقا تاريخيا وفكريا وسياسيا وقوميا.. وبمعنى أشمل نضاليا، فضلا عن حضورها الضعيف على الساحة للأسباب أعلاه، في توسيع هامش التشتت والتشويش بين صفوف الطيبين البسطاء من أبناء هذا الشعب "حتى ضمن التسمية الواحدة"، ولا سيما تلك الفعاليات والتنظيمات المتطرفة قوميا ومذهبيا.. والمغلقة التي توقف عندها الزمن على هذه التسمية الواحدة من التسميات المتعددة لشعبنا الواحد، الأمر الذي ساهم في نفور الجماهير منها، وإدامة التصاق هذه الجماهير بالحركة "زوعا"، وتأكيد صواب التصاقها بها، فضلا عن كسب جماهير جديدة بسبب الطروحات الوحدوية المعروفة للحركة التي تؤمن بوحدة هذا الشعب بكل تسمياته والمراحل التاريخية التي مر بها.

سابعا: تركيز الحديث على الخروقات القانونية في الانتخابات الأخيرة وما أشيع من حدوث عمليات تزوير.. طال القوائم الوطنية العراقية الكبيرة، وانحساره فيما يتعلق بقوائم شعبنا إلى أضيق مساحة ممكنة رغم المحاولات هنا وهناك، ورغم إلغاء المفوضية آلاف الأصوات لأبناء شعبنا في بلدان المهجر التي كانت في غالبيتها الأكبر لقائمة الرافدين.. بدليل النتائج المعلقة على وجهات المراكز الانتخابية من قبل المسؤولين على هذه المراكز أنفسهم.

وأخيرا: ثبوت عدم صواب مقولة الفيلسوف الشهير ميكيافيللي: الغاية تبرر الوسيلة.. يقابله ثبوت صواب المقولة المعروفة: في الأخير لا يصح إلا الصحيح.

باختصار

المواطن اقوى مرجعية شرعية

جورج اوراها ـ دهوك

لم يكتشف المفكرون في الشأن السياسي لحد اليوم وسيلة اكثر شرعية من المنافسة الانتخابية لاختيار السلطة الحاكمة ولهذا يُعدُّ المواطن اقوى مرجعية شرعية لاختيار السلطة. وهو الذي يتحمل عبء ومنافع السياسات اي ان حق اختيار الحكومة يقتصر على المواطن هو الذي يحدد من يحكم؟ وكيف يحكم؟ من تحكم تحدده صناديق الاقتراع "نتائج الانتخابات" اما كيف يحكم فيظل الباب مفتوحا ضمن اطار مقيد ومتسع للاجابة عليه. ان الخلافات السياسية لايمكن نكرانها وبالاخص في المجتمعات المتعددة والمختلفة فالخلاف السياسي امر مشروع في النظام الديمقراطي لكن من غير الطبيعي ان يتحول الصراع السياسي الى النزاع السياسي الذي يمتاز بمظاهر القتال والتصادم والمنع والقهر لحل او فض النزاعات.

يمكن وضع حلول للخلافات السياسية دون اللجوء الى تلك الاساليب وذلك عن طريق التداول الفكري وتبادل الرأي والتفاوض بين جميع الاطراف والمكونات المشاركة في العملية السياسية وخروج من مأزق الخلاف السياسي والعيش المشترك.

ففي النظام الديمقراطي الرشيد تقر الاكثرية بحقوق جميع المكونات الكبيرة او الصغيرة "الاقلية" وتأثيرها في سير الشؤون العامة وخاصة الاقلية ومدى تأثيرها في عرقلة المسيرة او تأخيرها. ومن خطأ الاعتقاد بأن الاكثرية لها حق الانفراد في القرار والاستئثار بالسلطة بل يجب على جميع الاطرف السياسية الاندفاع نحو التوصيل الى تفاهم يتخطى حدود الاكثرية والاقلية وهذا ما نرجوه من جميع الاطراف المشاركة في العملية الالسياسية.

ان الأخذ بمبدأ التعددية واعتباره الاساس في الحياة السياسية كونه يفسر مجموعة من حالات على مقياس متعددة يجعل امكانية المساومة والتوافق امرا واردا هو افضل وسيلة للوصول الى شاطىء الأمان من الأحادية التي لاتمثل إلا حالة واحدة "بحجة الأكثرية" واقصاء وتهميش الاخرين ومنعهم من المشاركة الفعلية في ممارسة السلطة تكون نتائجها غير مرضية لجميع ابناء الشعب الذي قدم الكثير من التضحيات من اجل نجاح العملية الديمقراطية بالمشاركة الفعلية والواسعة في الانتخابات لذا على الجميع احترام صوت الناخب العراقي بأحترام نتائج الانتخابات واحترام ارادة الشعب واختياراته.

ان اختيارات الشعب العراقي في الانتخابات لم تأت عن اللاوعي بل حددت اختياراتهم اسباب عاشوها لان العقل البشري يفكر دائما استنادا على المعاير والمعلومات السابقة ولايمكن ان يفكر العقل البشري على اساس غير مألوف.

وعلى هذا الاساس ان اغلبية الشعب العراقي قد اختار افضل خيارته لذا يجب مراعاة خياراته.

وان الاطالة والتمادي في تشكيل الحكومة ليست من صالح الوطن والمواطن المنتظر لتحسين ظروفه المعيشية والامنية والخدمية والخروج من الكابوس الماضي بوافر الصبر.

تهانينا وتحياتنا الى جميع الفائزين في الانتخابات ونرجوا منهم ان لايتحول صبرنا الى "صبرايوب".

اقليات بشرية مندثرة... ام محميات حياتية فقط؟

يوسف زرا

للتاريخ خزين هائل من الاحداث اليومية ولقرون عديدة لمسيرة الانسان... هذا الكائن الغريب والعجيب في طباعه وسلوكه الاجتماعي والفكري والنفسي وبمزاجه المتقلب، والتي افرزته هذه الصفات وميزته عن باقي الاحياء رغم ارتقائه سلم التطور وجعله ارقى الكائنات الحية في التحسس والوعي والادراك لما حوله من بعيد وقريب. وجعلته في كثير من المواقف الفردية والجماعية اسير ذاته ضعيفا امام شخصيته القائمة على جملة من الاعراف والقيم والتقاليد وليدة المسيرة الاجتماعية الطويلة لاجيال واجيال لايقوى على التخلص منها مالم تلب حاجة كل جيل منه. الا لقلة من جنسه تمثل نخبة طليعية متقدمة فكريا واداريا بين حين واخر، وكما شخصها الكثير من علماء وفلاسفة الفكر والمجتمع وفي مقدمتهم الفيلسوف الاغريقي ارسطوطاليس. لتكون هذه النخبة كشمعة تسير بكل شجاعة واقدام داخل نفق مظلم لانهاية له تضيء درب المواكب والقوافل من الاجيال البشرية المتعاقبة وبدون مقابل معنوي او مادي واشهر مقولة لهذا الفيلسوف هي "في كل مكان وزمان دولة ورجال.... ولكل امة احاد" والمقصود بالدولة هي. "المكون التاريخي للعقد الاجتماعي الانساني" و"الرجال والاحاد" هم القدوة والصفوه الكفوءة لقيادة تلك الدولة والمجتمع.

وبعد هذه المقدمة البسيطة. لابد ان اعرج الى مضمون المقال الذي جاء على شكل سؤال لمن يعمل في حقل السياسة وقيادة المجتمع وفي اعتقادي لازلنا نفتقر لمثل هؤلاء الرجال والاحاد لقيادة المجتمع وحسب الزمان والمكان ومتطلبات العصر. وان تواجد مثل هؤلاء هل تسنح لهم ظروفنا الحالية تولي المسؤولية؟

وها نحن في نهاية العقد الاول من الالف الثالث الميلادي،ومجتمعنا العراقي وبكل مكوناته الاجتماعية والدينية والقومية ،يخوض تجربة قاسية ومخاضا عسيراً قل من الشعوب مرت بها وهي في عمق الانقسام والتجزئة في وحدته الاجتماعية والسياسية والفكرية: لابل وصلت الحالة به وكما يضرب المثل "وصل السيل الزبى" وكادت الحرب الاهلية الطائفية والمذهبية ان تعصف به، وذلك بعد سقوط النظام السابق في 2003/4/9 على يد القوات المحتلة والمتعددة الاجناس وبقيادة الولايات المتحدة الامريكية ،القطب الاحادي والمتحكم بأمور المجتمع البشري بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدولة الاشتراكية المنظوية تحت مظلته حتى عام 1990م.

فكان امل الشعب العراقي وقواه الديمقراطية والوطنية التخلص من الدكتاتورية المقيته واقامة دولة القانون والديمقراطية وجمهورية فدرالية موحدة، تتطلع الى بناء مجتمع متآخي القوميات والاديان ليعوض ما فاته من ايام الحروب والنزاعات الدموية الداخلية والخارجية والتي خاضها النظام المذكور طيلة العقود الاربعة من حكمه دون الرجوع الى ارادة الشعب واستشارة قواه الوطنية المخلصة. وما خلفته من ملايين الضحايا من ابناء شعبنا العراقي بكل مكوناته التاريخية وبدون تمييز. وملايين الشهداء من الشبان والرجال والنساء والاطفال وملايين الارامل من الزوجات والامهات وعلاوة على مئات المقابر الجماعية من قادة واعضاء الاحزاب والحركات السياسية الوطنية العاملة على ارض الواقع. والتي كانت ولا زالت تمثل جميع المكونات الاجتماعية والقومية والدينية للشعب العراقي منذ قيام الحكم الوطني في عام 1921 والى هذا اليوم.

ذلك النظام الهمجي الذي دخل التاريخ من بابه المظلم والذي لم يرحم حتى بني جنسه ودينه ومذهبه وابناء عمومته ممن ناهضوه وعارضوه بهذا الشكل او ذلك. لا لانه كان متصفا لايميز في تعامله بين ابناء هذا الشعب .بل كان شخصاً فاقداً الهوية الانسانية ولا يشفي غليل صدم حسين الرجل الاول في الحكم ويروي داء عظمته مالم ير سيل الدم يجري امامه كل لحظة.

فكانت النتيجة وبدون استثناء والتشرد والتشتت الداخلي والهجرة الى الخارج من جميع اطياف وطبقات المجتمع وكزرافات متنوعة متباينة منها ومتجانسة وغيرها.

تائها في ارض الله لاهدف لجميعها سوى النجاة من الظلم القائم وطلبا للامن والاستقرار البسيط والعمل على تحصيل لقمة العيش لغالبية الفئات المسحوقة اقتصاديا واجتماعيا.

وها هو التاريخ يعيد نفسه وبأبشع صوره وطيلة السنوات السبع من بعد سقوط النظام، ما انفكت الجريمه المنظمه والموجهة في القتل الجماعي والفردي تمارس من قبل عدة جماعات متطرفة وبمسميات مختلفه مختلفة. منها مكشوفة الهوية وباسم الدين وغيرها مستورة، تلتقي جميعها في بث الارهاب على ساحة دول المنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة واصبحت اغلب مدنه الرئيسية ان لم نقل كلها وامتدت ظاهرة القتل المذكورة على الهوية القومية تارة والدينية تارة اخرى والمذهبية ايضا وبدم بارد امتدت الى الكثير من القصبات والقرى الكبيرة في غالب محافظات القطر عدا اقليم كردستان والذي ينعم بقسط كبير من الامن والازدهار العمراني والاقتصادي ومنذ اواسط التسعينات من القرن الماضي بعد فرض حضر اي نشاط عسكري لحكومة صدام شمال خط عرض 36 من قبل القوات الامريكية والمتحالفة معها انذاك.

الا انه رغم ان الجريمة المذكورة المرتكبة يوميا بأسم القاعدة وباسماء دينية متعددة ورغم شمولها كافة ابناء الشعب العراقي نسبيا،الا ان الاقليات الدينية والاثنية "القوميات الصغيرة" ذات الجذور والاصول الاجتماعية العميقة في تربة الوطن قد طالتها الجريمة المنظمة وبصورة بشعة طيلة الاعوام المذكوره وبالتحديد محافظات نينوى في المقدمة وكركوك والبصرة وبغداد العاصمة بالذات والتي يعيش فيها "الكلدان السريان الاشوريين" واليزيدية والصابئة وامتدت احيانا بأسم الطائفية والمذهبية تصراع داخلي الى التركمان والشبك. وكانت مدينة الموصل بالذات مسرحا مكشوفا لمجموعات مسلحة تمارس القتل بحق المسيحيين على مستوى الافراد والعوائل بالدرجة الاولى وكسكان اصليين فيها مما اضطرت مئات لا بل الاف العوائل ولعدة مرات في السنتين الاخيرتين هجرة مدينتهم بصورة جماعية وكأنهم مجموعات من كائنات حية ضمن محميه طبيعية لا حول لها ولا قوة هاجمتها كواسر فضاقت بهم الارض وتاهو في القرى والقصبات الشبه امنة ضمن محافظات نينوى ودهوك واربيل وبصورة مؤقتة لربما تتحرك السلطات الامنية المختصة في المحافظات المذكوره ونضع حدا لهذه الحالة وتحيل الجناة لحكم العدالة وتحقق الامن والاستقرار لهم. وان تأطيرنا لهذه اللوحة البشعة للارهاب المنظم ضد تلك الاقليات المذكوره هو بسبب كونهم اناسا عزل ومستهدفون مباشرة. وليس معنى ذلك ان الجريمة لم تطل البقية من ابناء الشعب العراقي للقوميتين الكبيرتين العرب والاكراد،لان القتلة لا اخلاق لهم ولايرحمون احدا.

ان استهداف هذه المكونات الصغيرة وبهذه الظروف بالذات لابد وراءها اهداف وغايات بعيدة خارج حسابات القوى الوطنية والديمقراطية العراقية للقوميتين المذكورتين على ارض الواقع ولارباك المسيرة الديمقراطية خاصة.

ولكن الذي يؤسفنا ومعنا كل انسان شريف ومخلص لوطنه ولشعبه. ان الاجهزة الامنية المختصة لحد هذا اليوم لم تكشف تحقيقاتها من هذه الجماعت والجهات التي ترعاها داخليا وخارجيا، سوى ما يذاع عبر الاعلام لبعض الفضائيات العاملة في المنطقة وبعبارات: تم القاء القبض على كذا وكذا من المجرمين دون ان يعكس ذلك على ارض الواقع تغيير في الوضع الامني ولو لشهر واحد في مدينة الموصل بالدرجةالاولى مما استحال السكوت الى مالانهاية لكثير من الحركات والاحزاب والشخصيات الوطنية السياسية والاجتماعية وحتى الدينية وبدافع انساني وقانوني الى طلب وبألحاح ملاحقة الجريمه بصورة جديه. ولا نغالي ان قلنا ان المحفل الدولي اصابة الشك وعدم الثقة بالسلطات الحكومية في المناطق المذكوره او بضعفها وعدم قدرتها على حفظ الامن وسلامة حياة كل مواطن وبدون استثناء او يميز بين الدين والمذهب والقومية والعرق واللون والجنس كما نصت المواثيق الدولية والمعترف بها من قبل الدولة العراقية ومنها لائحة حقوق الانسان الصادرة عام 1948 والتي تنص فقراتها الثلاثين حق الحياة والحرية لكل انسان وبالعيش الكريم وبحقوق متساوية في كافة مجالات الحياة.

واخيراً لابد ان نقول بأننا على ثقة بكافة المسؤوليين في هذه المحافظات المذكوره وباجهزتها الامنية والتي هي الاخرى قدمت اثناء الواجب المقدس القرابين الكثيرة دفاعا عن الوطن والشعب على يد الارهاب والجريمة المنظمة ونطمح مع كل شريف ومخلص بالعيش الامن والتآخي الصادق بين جميع المكونات هذا الشعب الصامد والى اقامة دولة ديمقراطية فدراليةيسودها القانون ويعمها الازدهار والرقي في كل مرافق الحياة.

صلاح زينل

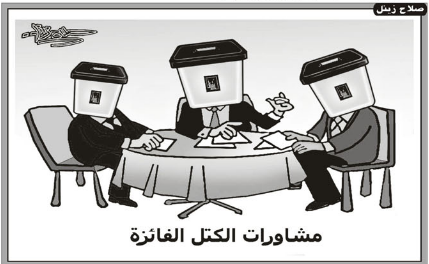

مشاورات الكتل الفائزة

غبار البراكين .. وغيوم الانتخابات

حميد الموسوي

يبدو ان مسلسل معوقات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة سيستمر طويلا.

فما ان تذوب او تؤجل معضلة حتى تبرز اخرى قد تكون اعقد واعوص من سابقتها. وما ان يقترب طرفان من الاتفاق حتى ينطلق صوت من احدهما: هناك عائق فلاني يحول دون الاتفاق التام. العجيب ان كل الاطراف -الاربعة الكبار بشكل خاص- لاتوجد عندهم خطوط حمر او دوائر سود على اي طرف او اية جهة، وهذا ما يعلن ليلا ونهارا على كافة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وعلى المستويات العليا وصاحبة القرار في تلك الكتل والائتلافات، وما يمر يوم الا ورأينا وسمعنا وقرأنا ان حوارا يجري بين الائتلاف الفلاني والكتلة الفلانية تكون نتيجته المعلنة اعلاميا: اقتربنا كثيرا من الاتفاق ولم يبقى الا بعض المسائل الفنية لاعلانه. ويمر الوقت فلا نرى فيما جرى ويجري وسيظل يجري الا تفاهمات وجس نبض وقراءة افكار وتصورات ورؤى الطرف المقابل ليبني الطرف الاخر تصوراته ويتخذ الموقف المناسب من تلك الرؤى والافكار فيضع خططه المستقبلية للقاء مشابه مع نفس الطرف اوغيره. وقد يجد في تلك الطروحات ابعادا لاتنسجم مع مشروعه وتتقاطع كثيرا مع اهدفه، وربما توجس خيفة وازداد شكا وريبة من الوقوع في محاذير وعواقب تجر عليه الكثير من المشاكل وتوقعه في متاعب هو في غنى عنها وقد يخسر قواعده الجماهيرية او بعضها وينفر اصدقاؤه وشركاؤه في العمل السياسي او خارجه.

منذ اعلان نتائج الانتخابات التي صاحبتها التشكيلات والاجتثاثات المتأخرة وزادتها تعقيدا، والجماهير تتطلع بشغف وبصبر نافذ الى ساعة تشكيلة الحكومة العتيدة التي ترى فيها بصيص امل لمعالجة مشاكلها وتحقيق بعض متطلباتها ورفع الحيف عنها وانهاء معاناتها، ويوما يجر يوما.. مزيداً من اللقاءات الودية والمجاملات الاخوية والثناء المتبادل والوعود "العرقوبيه" وشرفتمونا.. وكل خطوة بمليار اهلا وسهلا.. وان شاء الله نلتقي قريبا..

لما كان الجميع متخوفا ومترددا ومشككا: في النوايا وما تضمره النفوس وما تخطط له الافكار حين تنفرد. ربما بسبب تداعيات وارهاصات ماحصل خلال السنين السبع المنصرمة مضافا لها تراكمات الحقب السود وما زرعته السلطة السابقة وجذرته من سوء النوايا وشك وظن وعدم المصداقية وتآمر وسيادة لغة الخوف والحذر والتشكيك في نوايا الاخرين، لما كان الجميع يحملون هذا الفيروس رغما عنهم وكأنه امر واقع مفروض لماذا ينفرون من مواجهته ويتهربون من علاجه ويفرون من اي لقاء موسع يضم جميع فرقاء العملية السياسية كبارهم ومتوسطيهم وصغارهم، الذين فازوا في الانتخابات بنسب كبيرة ومتوسطة وصغيرة، والذين اكملوا فيها، فقد يكون في هذا اللقاء خلق اجواء طيبة واشاعة روح الاطمئنان والود وحمل المقابل على سبعين محملا، فمثل هذه اللقاءات الموسعة تسهم في تبديد الغيوم حتى وان كانت بكثافة غبار بركان ايسلندا الذي عطل الرحلات الجوية اكثر من اسبوع، تبدد خلال اسبوع وغيومكم عصية على التبدد.

نؤكد وللمرة المليون على وطنية وحرص قيادتنا السياسية وحركاتنا واحزابنا ونجزم بانهم يريدون تشكيل الحكومة اليوم قبل الغد لكن شيئا مما عرضناه في سياق المقال يعترض ويعرقل مسار العملية السياسية برمتها وربما هناك بعض الامور التي لاتخرج كثيرا ولا تبتعد مسافات شاسعة وطويلة عن دائرة هذه الاحتمالات، ولا اعتقد ان سياسينا عاجزون عن تدارك هذه الملابسات وتطويقها والاحاطة بتشعباتها ودرء مخاطرها قبل ان تتوسع وتتفاقم وتتحول الى طوفان جارف يطال الجميع.

لانريد ان نملي على القادة ماهم به عالمون، ولانسعى لتعريفهم بواجباتهم ولكن من باب: فذكر:

نذكر بالابتعاد عن الانانية والفئوية الضيقة..

نذكر بالابتعاد عن انتهاز الفرص لتحقيق المزيد من المكاسب والاهداف الفئوية.

نذكر بالابتعاد عن لغة لي الذراع وموقف مقابل موقف.

نذكر بضرورة نسيان الماضي وعدم التفكير بتكراره شكلاً وصورة وسلوكاً.

نذكر بالابتعاد عن لغة التهديد والتخوين والاساءة.

ولمن لايملك الشجاعة على الاعتذار ولايجيد ثقافة الاعتراف بالخطأ، وان كانت من افضل الصفات الانسانية واكرمها.

نذكربالخطاب المعتدل والطروحات البناءه سواءاً نقداً او معارضة.

يقولون ان السياسة "لعبة قذرة". ونقول ليس كل ما فيها قذر فاخلاقنا وقيمنا وتراثنا ومعتقداتنا والتزامنا ومقدساتنا تفرض علينا اختيار الافضل والاجمل والاشمل ما فيها سلوكا وتطبيقا.